

## The rules governing the international envoy of the United Nations

**Ammar Morad Aleasawy**

*University of Alkafeel, College of Law, Iraq*

*Corresponding Author Email: [amar.morad1985@gmail.com](mailto:amar.morad1985@gmail.com)*

After the exacerbation of the phenomenon of non-international armed conflicts, in the period after the end of the Cold War in 1990, the role of the United Nations in combating these armed conflicts increased, as this role is divided into two phases, the first is the stage of prevention, and the second stage revolves around how to deal with armed conflict, it is intended to contain it in its early stages, or to reduce the human suffering caused by its various effects on civilians. For the first phase of the United Nations role in preventing non-international armed conflicts, it includes four steps that are limiting the proliferation of weapons, especially small and light weapons, that are widely used during internal armed conflicts, and then fighting against various forms of transnational organized crime, for their significant role. In arousing armed conflicts such as mercenaries and armed militias, the United Nations is also working through its various organs, branches and specialized agencies, to build the capabilities of the security, economic and social fragile states, to avoid their occurrence in armed conflicts, so the United Nations adopted a new mechanism in the wake of the 1994 ethnic cleansing crimes in Rwanda. Which is monitoring and early warning before a conflict breaks out.

**Keywords:** Rwanda, economic, fighting, significant role, conflict

### الخلاصة

بعد تقاوم ظاهرة اندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية، في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سنة 1990، تزايد دور الأمم المتحدة في محاربة تلك النزاعات المسلحة، حيث ينقسم هذا الدور إلى مرحلتين، الأولى تتمثل في مرحلة الوقاية منها، أما المرحلة الثانية فتتمحور حول كيفية التعاطي مع النزاع المسلح، قصد احتوائه في مراحله الأولى، أو التقليل من المعاناة الإنسانية التي تسببها آثاره المختلفة على المدنيين. بالنسبة للمرحلة الأولى المتمثلة في دور الأمم المتحدة في الوقاية من النزاعات المسلحة غير الدولية، تشمل أربع خطوات تتمثل بالحد من انتشار السلاح لاسيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تستخدم على نطاق واسع أثناء النزاعات المسلحة الداخلية، ثم محاربتها لمختلف صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لدورها الكبير في إثارة النزاعات المسلحة كالمرتزقة والمليشيات المسلحة، كما تعمل الأمم المتحدة عبر مختلف أجهزتها وفروعها ووكالاتها المتخصصة، على بناء قدرات الدول الهشة أمنيا واقتصاديا واجتماعيا، لتجنب وقوعها في الصراعات المسلحة، لذا انتهجت الأمم المتحدة آلية جديدة في أعقاب جرائم التطهير العرقي التي وقعت عام 1994 في رواندا، وهي الرصد والإنذار المبكر قبل اندلاع النزاع.

الكلمات المفتاحية: رواندا ، اقتصادية ، قتالية ، دور مهم ، صراع

## المقدمة

تعد وظيفة البعثات الدبلوماسية إحدى الوظائف الخاضعة للقانون الداخلي والقانون الدولي وهي أداء تنفيذ السياسة الخارجية للدولة والمرتبطة بالمبعوث الدبلوماسي الذي يقوم بتمثيلها، والمبعوث الدبلوماسي كسائر موظفي الدولة تعهد إليه مسؤوليات وواجبات تجاه دولته المعتمدة ورعاياها وكذلك اتجاه الدولة المعتمدة لديها، ويعد رئيس البعثة هو الشخص المعين من قبل دولته في دولة أخرى بعد موافقة الدولة المعتمد لديها وهو المسؤول امام حكومته وامام حكومة الدولة المعتمد لديها عن جميع التصرفات المتعلقة بالبعثة، وإدارة شؤونها.

ويزداد دور الدبلوماسية في مجال تعزيز العلاقات الودية وتشجيع التعاون بين الدول والمساهمة في حل النزاعات وتسويتها مما ينعكس ايجابياً على حفظ السلم والأمن الدولي، فضلاً عن إن إقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدول تحقيق مصالحها يتعارض مع اتجاه بعض الدول نحو العيش بمعزل عن المجتمع الدولي نظراً لوجود المصالح المشتركة بين شعوبها، وبذلك فإن الدولة ذات السيادة من حقها إرسال المبعوثين وقبولهم بينها وبين الدول الأخرى بكامل حريتها وإرادتها دون شرط ولا قيد حيث إن المبعوث الدبلوماسي يمثل سيادة دولته الخارجية، والدول بوصفها هيئات سياسية واجتماعية لا تستطيع تعمل بمعزل عن الجماعة الدولية كون روابط التعامل تفرض عليهم ضرورة الاتصال، فالتبادل الدبلوماسي هو احد حقوق الدولة ذات السيادة وكذلك هو سلطة تمارسها الدولة لان الأداة الطبيعية للاتصال الدولي الذي جرت العادة على تبادله بين الدول. ولغرض الاحاطة بهذا الموضوع سوف نقسم هذا البحث على مجئين، سنخصص المبحث الأول لبيان مفهوم المبعوث الدولي ، في حين سنتناول في المبحث الثاني الضمانات المقررة للمبعوث الدولي.

## المبحث الأول

### مفهوم المبعوث الدولي للأمم المتحدة

تستعين المنظمات الدولية في أداء نشاطها الداخل في إطار اختصاصاتها بمجموعة من الموظفين الذين يناط بهم أداء مهام تتفاوت في طبيعتها وأهميتها، ويضطلعون بمهمتهم بأسم المنظمة في مجال حماية مصالح الدول ورعايتها بالإضافة عما يقومون به في إعداد السياسة الخارجية من خلال ما تقدمه من معلومات ودورها في حل النزاعات المسلحة [1]. وعليه سنقسم هذا المبحث على ثلاث مطالب ، سنخصص المطلب الأول لبيان التعريف بالمبعوث الدولي للأمم المتحدة ، وسنتناول في المطلب الثاني شروط تعيينه ، في حين سنتطرق للاختصاصاته في ثالثهما.

### المطلب الأول

#### التعريف بالمبعوث الدولي

أن مصطلح المبعوث مفهوم ينصرف نحو الشخص الذي يمثل منظمة الامم المتحدة باعتبارها أكبر وأوسع هيئة دولية تضم كافة الدول والكيانات الاخرى ، أما مصطلح الدولي يشير إلى المجتمع الدولي والامم المجتمعية بظل تلك الهيئة الدولية المعبرة عن ارادتهم كما تشير ديباجة ميثاق الامم المتحدة إلى ذلك بشكل صريح [2]. ويعرف الفقيه سوزان باستيد " كل فرد يكلف من قبل ممثلي عدد من الدول أو هيئة تنصرف بأسم عدد من الدول على اثر اتفاق بين تلك الدول وتحت رقابة هؤلاء الممثلين أو هذه الهيئة بأن يمارس بصفة مستمرة وظائف تهدف إلى تحقيق مصالح لدول معينة ويخضع لمجموعة من القواعد القانونية الخاصة" [3]. فيما يعرفه الجانب الاخر من الفقه الدولي بأنه " كل من تكلفه المنظمة الدولية بالتفرغ على وجه الاستمرار للقيام بعمل من أعمالها تحت اشراف اجهزتها المتخصصة وطبقاً للقواعد الواردة في ميثاقها ولوائحها" [4] . ونستنتج من خلال هذه التعريفات أن

المبعوث الأممي هو كل شخص تكلفه المنظمة الدولية على وجه الاستمرار لغرض القيام بعمل من أعمالها ويكون تحت اشراف ورقابة أحد أجهزة الامم المتحدة ووفقاً لميثاقها .

في حين يتجه جانب آخر من الفقه في تعريفه للمبعوث الدولي نحو الخلط بين الأخير ومصطلح المستخدم الدولي ومنهم الفقيه بول روتير المبعوث بأنه " المستخدم الدولي الذي يحدد نظامه القانوني من خلال قواعد خاصة غير خاضعة لأي قانون وطني ويمارس وظائف دولية مستمرة ودائمة" [5]، وكذلك عرفت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الشهير الصادر عام 1949 بشأن حق موظفي الأمم المتحدة في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بمستخدمها أثناء تأدية واجبهم [6]. ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد جاء عاماً بحيث يستوعب بين مفرداته كلاً من المستخدم والمبعوث الدولي ، لذا أنقذ الفقه الدولي هذا التعريف كون لم يميز بين الموظف الدولي والمستخدم الدولي ، فالأخير شخص يؤدي مهمة دولية لحساب منظمة دولية وبأسماها وفق تعليمات أجهزتها بحيث يعين بموجب عقد أو قرار تكليف من الامين العام نفسه ، ولا يشترط بالضرورة أن يكون عمله مقابل أجر محدد كما هو الحال في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكذلك العسكريين في قيادة منظمة معاهدة حلف شمال الأطلس، في حين المبعوث الدولي يتسم مركزه القانوني بالدوام والاستمرارية وأن كانت محددة بفترة معينة ويكون له راتب محدد تحدده اللوائح المعمول بها في المنظمة الدولية [7] .

ولكن نحن نرى أن مصطلح المبعوث الدولي ينصرف لطائفة محددة من الموظفين الدوليين الذين يباشرون وظيفتهم الدولية سواء تم تكليفهم بذلك من إحدى المنظمات الدولية أو من قبل دولتين أو أكثر بمقتضى اتفاق دولي فيما بينهم ، ولذا هناك فرق بين المستخدم الدولي والمبعوث الدولي نظراً لاختلاف النظام القانوني الخاضعين له والذي يحدده الاتفاق الدولي الذي أسند إليهم هذه المهام ، ولا يخضع الموظف الدولي في أدائه لعمله لأي سلطة خارجية فهو يؤدي عمله بأسم المنظمة ولحسابها وفق تعليمات أجهزتها المختصة ويمتتع عليه أن يتلقى أي تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارجية عن المنظمة أو القيام بأي عمل يسيء إلى مركزه الوظيفي كموظف دولي. ووفقاً لما تقدم فإن المبعوث الدولي يمثل طائفة من الموظفين الدوليين الذين يشغلون وظائف تتسم بالدوام والاستمرارية ويتمتعون بنظام خاص لتنظيم علاقتهم بالمنظمة ، ويمكن القول أن رؤساء الدول الحكومات لا يستطيعون مباشرة مهنة العلاقات الدولية مع الدول الأخرى بصورة مباشرة ، أما يتم ذلك بواسطة شخص يتولى هذه المهمة نيابة عنهم يتمثل بالمبعوث الدولي ، كون الأخير يوكل إليه تمثيل دولته والتفاوض والمراقبة وارسال التقارير لحكومته ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية. وتجدر الإشارة أن مصطلح المبعوث الدولي يشمل رئيس البعثة [8] والموظفين الدبلوماسيين الذين يخضعون له، وقد نصت الفقرة (هـ) من المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 على ذلك بقولها يقصد بتعبير "المبعوث الدبلوماسي رئيس البعثة أو أحد موظفيها الدبلوماسيين" ، فالمبعوث الدولي يعد الممثل الرسمي الذي يترجم اتجاهات ومواقف الدولة التابع لها لدى الدولة الموفد إليها، وهو بذلك يعد المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بسياسة ومواقف دولته تجاه الدولة التي يمثلها فيها، كما أنه يعد أداة الاتصال الرسمي بين دولته والدولة الموفد إليها ، بمعنى أن المبعوث الدولي كل شخص يكلف رسمياً بالقيام بمهام متعددة لصالح دولته في الخارج، أي أنه يقوم بالعمل الدبلوماسي أياً كان نوعه، وله دوراً بارزاً في حل النزاعات التي يمكن أن تواجه دولته في البلد المعتمد فيها وصفوة القول يمكن تعريف المبعوث الدولي بأنه " كل شخص مختار بواسطة منظمة دولية حكومية ، ويمارس بصفة مستمرة وظائف تهدف إلى تحقيق صالح الدول المعنية ، ويخضع لمجموعة من القواعد القانونية الخاصة."

وتجدر الإشارة هنا أن كل منظمة حكومية دولية عادة الشروط اللازم توفرها فيمن يعين في وظائفها الدبلوماسية ، ويتم غالباً عن طريق تشريع خاص تضعه لهذا الغرض متضمناً القواعد المنظمة للجهاز التمثيلي، وللدول حرية مطلقة في هذا الجانب سواء ما

يتعلق بتحديد الشروط التي تتطلبها فيمن يشغل وظيفة مبعوث أو ما يخص مسألة اختيار الأشخاص المبعوثين كون الأخير يمثل بلده ويؤدي دور ذا أهمية بحيث لا يمكن التغاضي عنه ، ولذا يتوجب عليه مراعاة القواعد التي تعد ضوابط لسلوكه ، ومن هذه القواعد ما يكون مدوناً ومنها ما هو متعارفاً عليه دولياً ، ولكن جزء من هذه القواعد متروك لحسن تصرف المبعوث وإداركه للظروف المحيطة به[9] ، وقد أشارت إلى ذلك المادة (101/ف3) من الميثاق بأنه ينبغي في استخدام الموظفين وتحديد شروط خدمتهم أن يراعى أولاً ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة، وثانياً مراعاة التوزيع الجغرافي ، ولكن لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أي شروط في الشخص الذي يتم اختياره كمبعوث دولي لذا يمكن الاهتداء باللوائح والنظام الاساسي لموظفي هذه المنظمة الدولية وكذلك العرف الدولي ومن هذه الشروط :

أولاً / توافر الخبرة والنزاهة : إذ يشترط في الشخص المرشح لشغل وظيفة المبعوث المتمتع بالمؤهلات العلمية وخاصة ما يتعلق بالخبرة والمقدرة بحيث تؤهله للقيام بمهامه الوظيفية ، وغالباً ما يتم اختياره من المؤسسات الوطنية المختصة بالسلك الدبلوماسي ، كون مجال عملها قريب من عمل المبعوث الدولي ، وبما أن الامين العام هو الذي يمتلك اختصاص تعيين موظفي الامم المتحدة ومستخدميها بموجب الانظمة التي تنشئها الجمعية العامة لهذا الغرض مراعيّاً الشروط الواجب توافرها عند تعيينه المبعوث الدولي[10]. ولكن يثار تساؤل هنا بشأن المركز القانونية للمبعوث الدولي بالنسبة للمنظمة الدولية؟ للأجابة على التساؤل أعلاه يتجه جانب من الفقه الدولي نحو اعتبار علاقة المبعوث الدولي بالمنظمة ذات طابع تنظيمي ، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة اذعان بحيث تستطيع المنظمة فرض القواعد التنظيمية وما يطرأ على لائحة الموظفين من تعديلات[11]. في حين الجانب الاخر من الفقه نحو اعتبار علاقة المنظمة بالمبعوث ذات طابع تعاقدية كونها تستند إلى عقد عمل بين الطرفين ، إذ أن هذه العلاقة محكومة بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين فيما يخص شروط انعقاده وما يترتب من حقوق والتزامات ، وأن الادارة لا تستطيع أن تتفرد بتعديل نصوص هذا العقد[12]. ونتفق مع هذا الرأي كون العقد يتم بالاتفاق بين الطرفين وحسب احتياجات المنظمة ووفقاً لما يتفق مع مصالحها بشرط عدم المساس بالحقوق المكتسبة للموظفين.

ثانياً / توافر شرط الجنسية : يشترط في المعينون في الوظائف الدبلوماسية أن يكونوا من رعايا الدولة الموفدة، كون الوظائف الدبلوماسية من وظائف الدولة العامة التي يقتصر التعيين فيها على رعاياها من جهة ، كون هؤلاء الرعايا تربطهم بدولتهم رابطة الولاء وهم احرص من غيرهم على مصالحها وهو أمر طبيعي تتطلبه ضرورة الولاء والاخلاص ، إذ عادةً ما تشير تلك التشريعات المنظمة للتمثيل الدبلوماسي على أن التمتع برعوية دولة ما شرطاً للتعين في وظائفها التمثيلية. ولكن يثار تساؤل هل بإمكان أحد الدول أن تعين شخص من غير رعاياها تطمئن إليه أو ترى في تعيينه مصلحة لها نظراً لخبرته حتى يمثلها لدى دولته هو؟

للأجابة على هذا التساؤل يتجه الفقه لا توجد قاعدة دولية تتضمن منع دولة ما حق تمثيلها في الخارج لشخص أو أكثر من غير رعاياها ، ولذا فهو جائز شريطة أن تقره الدولة الثانية، إلا أن التمثيل غير مستساغ في بعض الدول، لما يثيره من تعارض بين واجبات الممثل التي تفرضها عليه وظيفته من ناحية ، والتي تفرضها عليه رعيته وخضوعه وولائه لدولته من ناحية أخرى[13]، والجدير بالذكر أن اتفاقية فينا لم تستبعد إطلاقاً بشرط موافقة الدولة التي يتبعها العمل المزمع تعيينه لديها وهو ما نصت عليه بأنه "لا يجوز اختيار أعضاء البعثة الدبلوماسية من بين مواطني الدولة المعتمدة لديها إلا بموافقة هذه الدولة، التي يجوز لها سحب موافقتها على ذلك في أي وقت"، وأيضاً ما تضمنته الفقرة الثالثة إلى ذلك أنه "الدولة المعتمدة أن تستعمل نفس الحق بالنسبة لمواطني دولة ثالثة ليسوا من مواطني الدولة المعتمدة[14]

ويتبين أن المقصود بهذا النص هو رئيس البعثة والمستشارين والملحقين والسكرتيرين، أما عدا هؤلاء من أعضاء البعثة، أي الموظفين الفنيين والإداريين والمستخدمين فيجوز تعيينهم من بين رعايا الدولة المعتمدة لديها البعثة دون حاجة للحصول مقدماً على موافقتها على ذلك.

وفضلاً عما تقدم ذكره فهناك سوابق دولية عدة بهذا الشأن منها يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والآخرى تتعلق بدول أوربية كفرنسا، إذ استعانت هذه الدول في أوقات مختلفة بأجانب لتمثيلها لدى دول أخرى خاصة بالظروف الصعبة كحالة الحروب وقطع العلاقات، وأن تعهد دولة إلى الممثل الدبلوماسي لدولة صديقة في بلد ما برعاية مصالحها في هذا البلد بصفة مؤقتة [15]. ويمكن القول أن الدولة المستقبلية يحق لها وفي جميع الاوقات ودون بيان اسباب قرارها أن تعلن للدولة المرسله بأن أي شخص في البعثة الخاصة هو غير مرغوب فيه أو غير مقبول به ، وفي هذه الحالة تقوم الدولة المرسله باستدعائه خلال فترة معقولة من الزمن دون تقصير أو إبطاء وإلا عمدت الدولة المستقبلية إلى عدم الاعتراف بالشخص المعني فرداً في البعثة الخاصة ، ومن ثم يفقد اهلية تمتعه بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية. وبهذا نرى أن نصوص اتفاقية فيينا المتعلقة بكيفية تعيين المبعوث الدولي قد ساوت بين قاعدة حرية الدولة المعتمدة في تعيين واختيار الشخص الذي تريده والحائز على ثقته قبل غيرها، وبين قاعدة حرية الدولة المعتمد لديها في رفض أي مبعوث لأي دولة إذا لم ينال موافقتها. وبهذا فأن مسألة اختيار المبعوث الدبلوماسي وتعيينه ضمن طاقم البعثة، ذا أهمية بالغة، كونه يمثل الدولة أو السلطة التي اختارته لتمثيلها ، لذا على الأخيرة أن تتحرى في اختيار مبعوثها الدبلوماسيين من حيث المؤهلات التي يتمتع بها في جميع الميادين المتعلقة بالعمل الدبلوماسي نظراً لخطورة ودقة ما يقوم به المبعوث الدبلوماسي، والأمور التي يعالجها والتي يمكن أن تمس مصالح حيوية وعلاقات مع الدول، وخاصة في أوقات التوتر والنزاعات وبشكل أخص بعد أن اتسعت وتشعبت نطاق المسائل والقضايا التي يتعرض لها الدبلوماسي، وأصبحت من اهتماماته اليومية، فإننا نستطيع أن ندرك الأهمية التي تعلقها الدول على اختيار ممثليها ومبعوثيها في الخارج، وضمان امتلاكهم للمؤهلات الشخصية والموضوعية التي تتفق وخطورة العمل الذي يقومون به ، ويباشر المبعوث مهامه فور اتصاله الرسمي بوزارة الخارجية ولا تتعلق هذه المباشرة لمهامه بتقديمه كتاب اعتماد او تفويض وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني.

## المطلب الثاني

### اختصاصات المبعوث الدولي للأمم المتحدة

من الملاحظ أن نص المادة (98) من ميثاق الأمم المتحدة كان مطلقاً إذ لم يحدد نوع الالتزامات التي تترتب على الأمين العام وما له من سلطات وتفويض وتوكيل ، إلا أن هذا الأمر يمكن تجاوزه حيث أن الميثاق حدد لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة مهاماً محددة فعلى سبيل المثال مهمة مجلس الأمن هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وقد تأتي بعده الجمعية العامة لذلك لا يجوز لأي جهاز أن يوكل بما يخرج عن حدود اختصاصاته، إلا أنه أحياناً يكلف جهاز من أجهزة المنظمة الأمين العام للقيام بأحد مهامه نيابة عنه ، وقد نصها عليها الميثاق بقوله "ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلفها إليه هذه الفروع". وعليه فأن حدود التوكيل أو التفويض من جانب الأمين العام للمبعوث الدولي مقيدة بحدود ما للأمين العام من صلاحيات واختصاصات وفقاً لما تمليه عليه الميثاق واللوائح من التزامات وواجبات وما يتمتع به من اختصاصات وصلاحيات منها الإدارية والسياسية ، فضلاً عما منحه الاتفاقيات الدولية له من مزايا لغرض أداء مهامه [16] وبما أن المبعوث الدولي هو المندوب الرسمي لدولته لدى الدولة المضيفة فهو لا يكتفي بالتمثيل في المناسبات الرسمية ، بل يعتمد عند الاقتضاء إلى طلب الاستفسارات من الحكومة المضيفة وتقديم الاحتجاجات إليها وشرح سياسة حكومته وتبليغ المعلومات ، والقيام بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية نيابة عن دولته بالمسؤولين الرسميين في حكومة الدولة المبعوث إليها ، بمعنى أن مهمته في تمثيل دولته هي الوظيفة الأساسية التي يقوم

بها المبعوث الدولي وينوب فيها عن دولته وحكومته لدى الدولة المعتمد لديها، وهو الهدف الذي قصدت الدولة تحقيقه بإرسالها له ، ويساهم المبعوث الدبلوماسي بصفته ممثلاً لدولته في الحياة السياسية في الدولة المعتمد لديها أي أنه يشارك في التظاهرات العامة وفي الاحتفالات التشريفية والأعياد الوطنية بالإضافة إلى زيارة رؤساء الدول الأجانب[12]. كما أن المبعوث الدولي يلجأ عادةً إلى التفاوض مع الدولة المبعوث لها ، إذ أن المفاوضات هي عملية طرح مقترحات بهدف الوصول إلى اتفاق ، إما على أساس تبادل المصالح المختلفة ، أو على أساس تحقيق المصالح المشتركة في حال تضارب المصالح ، أي أنها تبادل وجهات النظر بين ممثلي دولتين أو أكثر بقصد التوصل إلى حل للنزاع ، الذي يتناول بالتنظيم ما تريد الدول المتفاوضة تنظيمه من شؤون، وقد تكون المفاوضات شفوية وقد تكون مكتوبة، وقد تكون في صورة مذكرات متبادلة ترسل مع مبعوث ، وقد تكون علنية أو سرية[17]. ولذا فإن اختصاصات المبعوث الدولي مقيدة بحدود ما رسمتها من قبل اللوائح التي تصدرها الجمعية العامة حسب المادة(101) من الميثاق ،أي أن اختصاصات المبعوث الدولي محدد بقانون أو تم توزيعها بناءً على قانون ، وبهذا يتعين على جهة الإدارة عندما تمارس اختصاصاتها في القرارات الإدارية أن تراعي القواعد والإجراءات التي تتطلبها القوانين واللوائح الموضوعية المتعلقة بهذا الشأن بحيث إذا خالفت الإدارة في ممارساتها لذلك الاختصاص القواعد المحددة مسبقاً فإن قرارها يكون معيباً ومعرضاً للإلغاء كونه غير مشروعاً ، فالقاعدة أن تحديد الاختصاص بإصدار القرار الإداري سواء من ناحية الشكل أو من ناحية الموضوع هو من عمل المشرع[18]. وبذلك يترتب على أعضاء البعثة الخاصة مقابل ما يتمتعون به من حقوق وحصانات مراعاة ما يفرضه القانون الدولي من احترام بعض القواعد والتقييد بواجبات محددة ، وهذه القواعد والواجبات هي واحدة لجميع الممثلين الدبلوماسيين سواء أكانوا أعضاء في بعثة دائمة أم بعثة خاصة ، وهو ما نصت عليه اتفاقية 1969 التي كررت نصوص اتفاقية 1961 [19]، وبهذا فإن سلطة المبعوث الدولي محددة بما للأمين العام من سلطات ودور في مجال ممارسة الاختصاص السياسي وتطور دوره في هذا المجال، كون أن هذا الدور السياسي يتأثر بعوامل تحدد الإطار العام للعلاقة ما بين الأمين العام من صلاحيات وتقويض المبعوث الدولي بتلك السلطات منها تفسير ميثاق الأمم المتحدة الذي شكل عاملاً في تطور الدبلوماسية الوقائية.

ومما تقدم نجد أن المبعوث الدولي يتم تعيينه بمرتبة الأمين العام الثاني إذ يتعامل مع مواقف معقدة سياسياً مما يتطلب درجة عالية من السلطات السياسية ومهارات دبلوماسية متضمنة التعامل مع مشاكل معقدة على المستوى الوطني والدولي ، إذ تقع المسؤولية القانونية على عاتقه كونه موظفاً دولياً ، بالإضافة أن المسؤولية القانونية تقوم على الخطأ المقترف من قبل المبعوث والضرر الذي يلحق دولة ما أو أي شخص آخر ورابطة السببية التي تربط بينهما ، ومن ثم يسأل شخصياً إذا صدر منه إضراراً بالغير أو أخلاقه بواجباته الوظيفية فهنا يتعرض لجزاء تأديبي فضلاً عن المسؤولية المدنية التي ترتب التعويض عليه ، أما إذا كان الخطأ مرفقياً فهنا تسأل المنظمة الدولية نفسها كون المسؤولية تكون هنا دولية.

## المبحث الثاني

### الضمانات المقررة للمبعوث الدولي

أداء المبعوث الدولي لمهنته على الوجه الأكمل يتطلب تمتعه بقدر من الحرية والاستقلال في تصرفاته ، وصفته باعتباره ممثلاً لرئيس دولته يقتضى معاملته بقدر كبير من الاحترام والرعاية ، وتحقيقاً لذلك أقر العرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين عدداً من المزايا والحصانات ترتفع بهم عن مستوى الأشخاص العاديين وتضمن لهم الاستقلال في القيام بمهمتهم والاحترام اللازم لصفاتهم



التمثيلية. ولغرض الاحاطة بالموضوع سنقسم هذا المبحث على ثلاث مطالب ، سنتطرق للطبيعة القانونية للضمانات المقررة للمبعوث الدولي ، وثانيهما لبيان الحصانات المقررة له ، في حين سيكون الاخير لبيان المزايا التي يتمتع بها المبعوث.

## المطلب الأول

### الطبيعة القانونية للضمانات المقررة للمبعوث الدولي

مما لا شك فيه أن الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي نشأت بوجود قواعد قانونية (أعراف) أدت إلى الاعتراف بحماية دائمة تسبغ على المبعوث المقيم في بلد طالما أنه يقوم بعمله بالاستناد إلى صفته الدبلوماسية الرسمية التي تكون سبباً في حمايته أمام قانون الدولة المضيفة من امتداد حكم هذا القانون إليه، وعليه اتجه الفقه الدولي نحو ايجاد سند قانوني لتحديد نوع الحصانات والامتيازات الممنوحة للمبعوث وخاصة أنها تعد من مستلزمات التمثيل الدبلوماسي مما أوجد ثلاث نظريات ، وتتمثل النظرية الأولى والتي سميت بنظرية الامتداد الاقليمي والذي نادى بها بعض فقهاء القانون منهم الفقيه ( هوغو جروسويس - فريدريك دي مارنز ) والتي تقوم على أساس أن المبعوث الدبلوماسي يعد افتراضاً ممثلاً لشخص رئيس دولته وأنه خارج نطاق السلطان الاقليمي للدولة المبعوث لديها فهو لا يخضع لقوانينها ، كون مقر البعثة الدبلوماسية الذي يتولى فيه أعماله يكون امتداداً لأقليم دولته التي يمثلها [20]. وبالعودة إلى نظرية الامتداد الاقليمي فإنها وأن كانت لاقت قبولاً من جانب فريق من الفقه وبعض المحاكم إلا أنها انتقدت من قبل بعض الفقه كونها من ناحية تقوم على افتراض لا أساس له مما تؤدي إلى نتائج غير مقبولة ، فضلاً عن أنه يحتوي على نوع من التناقض يتمثل في وجود المبعوث الدبلوماسي في إقليمين في وقت واحد، ونجد أن هذا غير ممكن من الناحية الواقعية إذ يتعارض هذه الرأي مع واحد من أهم الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر والذي يقرر سيادة الدولة فوق إقليمها ، بمعنى أن المبعوث الدبلوماسي ملزم باحترام القوانين والتعليمات المتعلقة بالأمن والنظام العام في الدولة المعتمد لديها ، لذا استبعدت هذه النظرية كمبرر لبيان الأساس القانوني للحصانات الدبلوماسية. أما ثاني هذه النظريات الفقهية تتمثل بنظرية الصفة النيابية والتي نادى بها بعض الفقهاء منهم ( مونتسكيو - فاتيل - فوشي ) وتقوم هذه النظرية على أساس أن المبعوث الدبلوماسي ينوب حينما يباشر وظيفته الدبلوماسية عن رئيس دولته، فيحق باعتباره وكيلاً عنه التمتع بالحصانات والامتيازات المقررة لرئيس الدولة ، ومن ثم فإن أي اعتداء على كرامتهم يعد من قبيل الاعتداء على رئيس دولته [21]، ولكن تعرضت هذه النظرية أيضاً للنقد كونها لا تفسر بعض الحالات منها الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها أفراد أسرة المبعوث الدبلوماسي المجردين من صفة التمثيل باستثناء الزوجة وضمن حدود معينة ، فهي لا يمكن أن تفسر التزامه ببعض الاجراءات التي قد تفرضها الدولة المبعوث لديها للصالح العام كحظر التجوال مثلاً واخضاعه املاكه لقوانين الدولة التي توجد على اراضيها وغير ذلك من الاوضاع التي تعجز عن تفسيرها. أما ثالث هذه النظريات تتمثل بنظرية مقتضيات الوظيفة (نظرية مصلحة الوظيفة) والتي تقوم على أن الأساس في منح المزايا والحصانات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون إنما هو مصلحة الوظيفة ، فمصلحة الوظيفة تتطلب منح المبعوث الحصانات والمزايا من أجل قيامه بواجبات وظيفته في جو من الطمأنينة بعيداً عن مختلف المؤثرات في الدول المعتمدين لديها ، ويؤيد غالبية الفقه الدولي هذه النظرية ومعه القانون الدولي في فينا لعام 1924 ويرون أنها تصلح لأن تكون أساساً لاسناد الحصانات الدبلوماسية وتحديد مداها ومؤاها [22].

ولهذا أشار إلى هذه النظرية تقرير أعمال معهد القانون الدولي دورة فيينا عام 1934 بنصه " إن أساس الحصانات الدبلوماسية يكمن في المصلحة الوظيفية " ، وكذلك تناولها تقرير لجنة القانون الدولي المقدم إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1956 واقترحت أن تكون فكرة مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية هي الاساس الذي يمكن أن تستند إليه الاتفاقية الدولية المزمع أبرامها لتقرير الحد الأدنى من الحصانات والمزايا التي يجب أن يتمتع بها المبعوثون حيث مهام وظائفهم ولا سيما الفكرة تجنب اثاره



العوامل السياسية التي من شأنها إقامة الصعوبات في سبيل تدوين القواعد الدولية ، وأنها بذلك تقرب وجهات النظر بين الدول وتيسر إبرام اتفاق بينها في هذا الشأن[23]. ويظهر جلياً مما سبق أن الامتيازات والحصانات تقررت بنصوص قانونية دولية فهي أوضاع قانونية مرتبطة بالحكمة من تقريرها من وجهة نظر الشارع الدولي (اتفاقيات القانون الدولي العام ذات الصلة الملزمة)، فلا محل بعد ذلك للقول بوجود الامتيازات والحصانات المطلقة من أي قيد ، كما أنه لا سبيل للعمل بها إلا بالتوافق مع الغاية التي وجدت من أجلها قانوناً، فالحصانات لم تقرر باعتبار الشخص ، بل باعتبار صفته الوظيفية ، ولهذا السبب فهو يتمتع بالحصانات والامتيازات كونه يؤدي مهام وظيفته التمثيلية بالشكل الذي اناطته به دولته.

ويبدو لنا أن أسناد الحصانات الدبلوماسية وتحديداتها حسب الرأي الثالث هو أكثر الآراء وضوحاً بشأن بيان الأساس لمنحها إذ يتماشى مع الواقع ويتسع لتبرير الأوضاع التي سبق الإشارة إليها عند ذكر الآراء التي عجزت عن تفسيرها، حيث نرى أن غالبية المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة تتمتع بحصانات مماثلة أو مقارنة لتلك الحصانات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية ، بحيث لا يتصور اسناد حصانة الدور التي تشغلها هذه المنظمات في بعض الدول لفكرة امتداد الاقليم، ولا يمكن اسناد إلى نظرية الصفة النيابية كونهم لا يؤدون أعمالهم نيابة عن دولة ما ، ولا يكون هناك مبرر لتمتعهم بالامتيازات المقررة لهم إلا مقتضيات العمل الذي يقومون به .

## المطلب الثاني

### حصانات المبعوث الدولي

ومما تجدر الإشارة إليه أن البعثات الدبلوماسية عندما تتجه نحو دولة ما تتطلب ابتداءً مكاناً خاصاً لها تتخذة مقراً لها تستخدمه لغرض ممارسة مهامها ونشاطها في اتصالاتها وصلاتها بالدولة المضيفة ، وعليه تتمتع هذه المقرات سواء كانت مملوكة أم مستأجرة بحصانة تامة تهدف نحو ضمان الأداء الفعال لوظائف البعثة وتأمين استقلال عمل المبعوث واحترام سيادة الدولة المعتمدة ، وقد تضمنت المادة (22) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، جملة من الحصانات والامتيازات المتعلقة بأماكن البعثة ومقرتها وتتمثل بالآتي:

**أولاً / الحصانة الشخصية:** وتقتضي هذه الحصانة منح المبعوث الحرية الكاملة والأمان المطلق وعدم جواز المساس بشخصه في كل الظروف ، وتتمثل بالآتي:

**أولاً : حرمة مقر البعثة :** تكون حرمة مقر البعثة مصونة، ولا يجوز للدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة ، وتشمل من حيث امتداد الحصانة إليها كافة الأماكن والمباني التي تشغلها البعثة أو تستخدمها لحاجاتها سواء كانت مملوكة للدولة الموفدة لها أو مملوكة لأحد الأشخاص الذين يعملون لحسابها ومؤجرة من الغير ، وكل ما يحيط بالمقر من ملحقات يعد جزءاً لا يتجزأ منها وتشمله الحصانة كون الحصانة الخاصة بمقر البعثة الدبلوماسية ليست مستمدة من الحصانة التي يتمتع بها رئيس البعثة ، بل أنما من الخصائص المتصلة مباشرة بذات الدولة الموفدة للبعثة باعتبار أن هذا المقر يستخدم كمركز لبعثتها[24].

وبذلك فإن ما دفع واضعي الاتفاقية الدولية حول منع ومعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المحميين دولياً بما في ذلك المبعوثين هو عد الاعتداء على شخصهم يمس ليس فقط الأمن الشخصي وحرية أشخاص أبرياء ولكن يمس أيضاً ممارسة هؤلاء الأشخاص لوظائفهم الرسمية، والإضرار بالمجرى الطبيعي لها، وسلامة العلاقات الدولية والاتصالات بين الوحدات الدولية المختلفة وعلاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول، وعلى وجه العموم تتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة إن التزام الدولة المعتمد لديها باتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لمنع أي عمل ينطوي على إخلال بالوضع المتميز للأشخاص المحميين دولياً، ويعد من المبادئ

التي استقر عليها العمل الدولي فبالنظر لأحكام القواعد الدولية بالنسبة للأعمال غير المشروعة التي يرتكبها أحد الأفراد أو أحد أشخاص القانون الدولي فإننا نجد أنّ هذه الأعمال ترتب المسؤولية الدولية ، ومن ثم تقرير التعويض المناسب عن الضرر . وتجدر الإشارة أنه بالرغم من أن إجراءات القبض أو الاحتجاز تعد انتهاك لحرمة المبعوث الدولي ، إلا أنها قد تكون مبررة إذا ارتكب المبعوث نشاطاً يمثل تهديداً للأمن أو سلامة الدولة المعتمد لديها أو كان لا يحمل بطاقة تحقيق شخصية كما هو الحال عند قيام الحكومة التشيكوسلوفاكية عام 1951 بالقبض على المبعوث الدولي لعدم حيازته وثائقه شخصية التي تثبت كونه مبعوث ، وكذلك يكون هناك مبرر للقبض على المبعوث في حال مباشرته نشاطاً ممنوعاً لدى الدولة المعتمد لديها ومن أمثلة عندما تم القبض على أربعة مبعوثين دبلوماسيين بسفارة الولايات المتحدة عام 1948 بتهمة تصوير بعض الأماكن الممنوعة في رومانيا[25]. وبهذا تقتضي هذه الحصانة منح المبعوث الحرية الكاملة والأمان المطلق وعدم جواز المساس بشخصه في كل الظروف، ومن ثم يترتب على الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام اللازم وتمتنع عن القيام بأي تصرف يمس كرامته وألاً تقيد حريته، بحيث لا يجوز لها أن تقبض عليه أو تحتجزه مهما كان السبب، وأن تؤمن له الحماية الكافية ، وهذه الحصانة تشمل إلى جانب ذات المبعوث مسكنه وأمواله ، ولكن رغم هذه الحماية القانونية للمبعوث من العدوان أو الاعتداء فإنّ هناك انتهاك لهذا المبدأ بأنواع مختلفة من الاعتداءات وخاصة من خلال الأعمال الإرهابية وأعمال العنف والقتل والاعتقالات واستخدام الدبلوماسيين كرهائن وخاصة خلال الأزمات[26] وصفوة القول فإن هذه الحصانة بالنظر لما تفرضه من التزامات على الدولة صاحبة الاقليم اثران احدهما سلبي والاخر ايجابي ، فمن الناحية السلبية يتمتع على السلطات الدخول لدار البعثة للقيام بعمل رسمي إلا بإذن من رئيس البعثة ، ومن الناحية الايجابية يتوجب على الدولة اتخاذ الوسائل الكفيلة كافة المتعلقة بحماية مقر البعثة ضد أي اعتداء أو هجوم أو تخريب من شأنه يمس سلامة البعثة أو اعتبارها ، وقيام الدولة بالتزامها هذا يقتضي معها اتخاذ اجراءات خاصة بذلك ، خلاف ما تتخذ عادة قياماً بواجبها العام بشأن المحافظة على الامن والنظام عموماً .

#### ثانياً : حرمة محفوظات البعثة ووثائقها

تتعلق الوثائق الموجودة لدى البعثة الدبلوماسية بمصالح الدولة التي تمثلها وبرعايا الدولة المعتمدة الموجدون في الدولة المعتمد لديها ، لذا يقرر العرف الدولي عدم جواز المساس بملفوظات ووثائق البعثة الدبلوماسية ويلزم الدولة المستقبلة بحمايتها والمحافظة عليها ، كما أن وثائق البعثة وملفوظاتها وسجلاتها تكون ذات حصانة مستقلة بذاتها، وليست مشتقة من حصانة البعثة الدولية وإن كانت تتناغم وتتسجم معها، لأنه قد يسمح للسلطات المحلية التجاوز على حرمة مقر البعثة بأذن من رئيسها أو لحالة اضطرارية أو وجود مبرر مقبول.[27]

لكن تبقى محفوظات البعثة ووثائقها محفوظة ولا تتعرض لتجاوز بحيث يتعين على السلطات المحلية مراعاة حرمتها من جانبها واتخاذ ما يلزم لمراعاة ذلك من جانب الغير ، وهو الأمر الذي أكدته اتفاقية فينا أكدت بالمادة (24) حرمة هذه الوثائق والملفوظات وذلك بقولها "ملفوظات ووثائق البعثة حرمتها في كل وقت وأينما كانت". ويلاحظ أن هذه المادة قد شددت على أهمية محفوظات البعثة نظراً لما تشكله من أهمية بالنسبة للمعلومات التي تتضمنها ، وهذه الحماية تتمتع بها الملفوظات بغض النظر عن المكان الذي تتواجد فيه ، ومع ذلك فهناك استثناء ورد في المادة (24) من الاتفاقية المذكورة مسبقاً بأن "ملفوظات ووثائق البعثة الدبلوماسية تتمتع بالحرمة إلا في حالة التآمر ضد أمن وسلامة الدولة المعتمدة لديها حيث يمكن القبض على المبعوث الدبلوماسي واستجوابه بسبب ذلك. وتكمن أسباب تمتع الملفوظات والوثائق بحصانة خاصة في إمكانية وجود هذه الملفوظات والوثائق بغير أماكن مقراتها، هذا بالإضافة إلى إنه يمكن أن يسمح في بعض الحالات للسلطات المحلية بدخول

المقرات بموافقة رئيس البعثة الدولية لضرورة معينة ، ومن ثم حتى في هذه الاحوال ينبغي عدم التعرض لهذه المحفوظات والوثائق، بل يجب حفظها وحمايتها.

### ثالثاً: حصانة الاتصالات والمراسلات والحقبة الدبلوماسية

لقد أقرت اتفاقية فينا حرمة خاصة للاتصالات والمراسلات الدبلوماسية مماثلة لتلك التي تتمتع بها الوثائق والمحفوظات، وذلك تسهيلاً لقيام البعثة بوظائفها الدبلوماسية وتحقيقاً لأغراضها الرسمية، فقيام البعثة بوظائفها يتطلب منها القيام بإجراءات عدة من الاتصالات والمراسلات بينها وبين حكومة الدولة المعتمد لديها وحكومتها من جهة ، وبين بعثات وقنصليات أخرى تابعة لدولتها من جهة أخرى[28]، وتدرج هذه الحصانة ضمن الالتزامات المقررة على عاتق الدولة المعتمد لديها وفق المادة (25) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية التي أشارت بشكل صريح إلى أن مراسلات البعثة الرسمية ذات حرمة، فاصطلاح المراسلات الرسمية يعني كل المراسلات المتعلقة بأعمال البعثة ، ولا يجوز فتح أو حجز الحقبة الدبلوماسية.

كما يجب أن تحمل الربطات التي تكون الحقبة الدبلوماسية علامات خارجية ظاهرة تبين طبيعتها، ويجب ألا تشمل إلا المستندات الدبلوماسية والأشياء المرسلة للاستعمال الرسمي ، فضلاً عن أنه يجب أن يكون لدى حامل الحقبة الدبلوماسية مستند رسمي يثبت صفته وعدد الربطات التي تكون الحقبة الدبلوماسية وتحميه أثناء قيامه بمهمته في الدولة الموفد إليها ويتمتع بالحصانة الشخصية ، ويجوز للدولة المعتمدة أو لبعثتها أن تعين حامل حقبة في مهمة خاصة، علماً أن الحصانات المذكورة ينتهي العمل بها من وقت أن يسلم حامل الحقبة إلى الهيئة المرسلة إليها ، ويجوز تسليم الحقبة الدبلوماسية لقائد طائرة تجارية مرخص لها بالهبوط في مطار تال، ويجب أن يحمل القائد وثيقة رسمية تبين عدد الربطات التي تتكون منها الحقبة، ولا يعد هذا القائد حامل حقبة دبلوماسية، وللبعثة أن ترسل أحد أعضائها ليتسلم مباشرة وبحرية الحقبة الدبلوماسية من قائد الطائرة[29]. وإذا كان نص المادة أعلاه المتعلق بالحقبة الدبلوماسية قد أكد ضرورة عدم التعرض لها متى ما كانت تحتوي على وثائق خاصة بإعمال البعثة ، فهل يعني ذلك إمكانية التعرض لها في حال احتوائها على وثائق غير دبلوماسية أو أشياء خاصة أخرى؟

الواقع أن هناك حالات حدث فيها فعلاً أن فتحت الحقبة الدبلوماسية بأذن من وزارة خارجية الدولة صاحبة الإقليم وبحضور مندوب عن البعثة صاحبة الشأن كونه إجراء استثنائي قد تدعو إليه بواعث خطيرة لاستعمال الحقبة لأغراض غير مشروعة أضراراً بحقوق الدولة صاحبة الإقليم أو اختلالاً بقوانينها كأدخال ممنوعات إلى أراضيها أو تهريب أموال أو أشياء محظورة إخراجها ، ومن ثم نجد أن الدولة المعتمد لديها تلجأ إلى هذا الإجراء في حالة إساءة استعمال الحقبة الدبلوماسية لغرض الاحتجاج لدى الدولة التي تتبع الحقبة ببعثتها أو أن تطالب بسحب مبعوثها الذي تثبت مسؤوليته عن ذلك أو أن تأمره بمغادرة الإقليم عند الاقتضاء كونه شخصاً غير مرغوب فيه ، وبهذا يمكن القول أن الحقبة الدبلوماسية تعد أهم وسائل المراسلات الخاصة للبعثة الدبلوماسية التي تتمتع بحرمة مستمدة من حرمة مراسلات البعثة، وحرمة الحقبة الدبلوماسية مطلقة وغير مقيدة بأي استثناء، فلا يجوز فتحها أو تفتيشها للاطلاع على محتوياتها على أن تحمل الحقبة الدبلوماسية علامات تدل عليها، فضلاً عن أنه يجب أن يكون لدى حامل الحقبة الدبلوماسية مستند رسمي يبين صفته وعدد الطرود التي تتألف منها الحقبة الدبلوماسية .

ثانياً : الحصانة القضائية : يتمتع المبعوث الدولي إلى جانب حرمة الشخصية بحصانة قضائية تعفيه من الخضوع لقضاء الدولة المعتمد لديها عن جميع الاعمال التي تتعلق بوظائفها والتي يقرها التعامل الدبلوماسي والاتفاقيات الدولية ، واتجه الفقه الدولي إلى أن المقصود بالحصانة القضائية للمبعوث هو "اعفاء أو عدم إخضاع المبعوث للأختصاص القضائي المحلي في أي من أعماله أو تصرفاته ضماناً لاستقلاله والحيولة دون أعاقه المهمات التي يقوم بها" ، وبما أن ولاية القضاء من أهم مظاهر سلطان الدولة فلا نتصور إمكانية ضمان استقلال المبعوث الدولي تجاه الدولة المعتمد لديها إذا كان خاضعاً بأعماله لأختصاصها

القضائي، إذ يكون بمواجهة اتخاذ الإجراءات ضده من قبله. ولذا فإن أهم ما نتج عن الحصانة القضائية هو عدم خضوع المبعوث للقضاء الجنائي في الدولة المعتمد لديها، كونها مظهرًا من مظاهر الحرمة الشخصية للمبعوث، وبذلك نصت اتفاقية هافانا لعام 1928 على الحصانة الجزائية للمبعوث بقولها "يعفى الموظفون الدبلوماسيون إعفاءً كاملاً من الخضوع للقضاء المدني أو الجنائي في الدولة المستقبلية، كما لا يجوز مقاضاتهم أو محاكمتهم إلا من قبل محاكم دولتهم نفسها". وكذلك ما أشارت اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 بأن المبعوث الدبلوماسي يتمتع بالإعفاء من الخضوع للقضاء الجنائي في الدولة المعتمد لديها، وتمتعه كذلك بالإعفاء من الخضوع للقضاء المدني والإداري مالم يتعلق بدعاوى ذكرت على سبيل الحصر [30]، إذ اعتبرت اتفاقية فينا الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي على أنها ضمانات ضرورية ولازمة للمبعوثين، من أجل تسيير الأعمال الموكلة لهم من طرف دولتهم بكل حرية واستقلالية، ولا تعني الحصانة القضائية تحرر المبعوث من إطاعة القوانين واللوائح في الدولة المعتمد لديها، إذ عليه أن يحترمها ويراعي كافة القيود التي تفرضها الدولة المعتمد لديها حتى يحافظ على امتداد الحصانة والامتيازات والمحافظة على حرمة ذاته، إلا أن امتداد هذه الحصانة لا يعفي المبعوث من تنفيذ الأنظمة واللوائح ولا يعطيه الحق بمخالفة النظام العام [31]، وهذا ما أكدته المادة (41) من اتفاقية فينا، بحيث لا تعني هذه الحصانة إفلات المبعوث من سلطان القانون إذا أخل به، فهو يبقى خاضعاً لقانون دولته ولولايتها القضائية، ويمكن مساءلته أمام محاكمها عما يتمتع على قضاء البلد المعتمد لديه النظر فيه نتيجة لهذه الحصانة. ونرى أنه لو أجاز للسلطات المحلية اتخاذ الإجراءات القضائية ضد المبعوث عند وقوع جرائم سواء كان فعله الشخصي أم من قبل أتباعه أو عند الاشتباه بارتكابها، لأصبح الأخير تحت رحمة الحكومة المعتمد لديها وهو ما يتعارض مع استقلاله بالقيام بمهامه، وتكون أسرار دولته عرضة لأن تنتهك، وكما أن محاكمته أمام القضاء الجنائي قد تكون وسيلة للانتقام أو التشهير به. ولذا فإن السلطة القضائية الجنائية للدولة المعتمد لديها لا يمكن أن تكون مختصة في محاكمة المبعوث الدولي الذي ارتكب جريمة مهما كان نوعها، ولا تفرق الحصانة الجنائية من حيث المبدأ بين الأعمال التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي بحكم وظيفته، وأعمال الشخصية، وهنا يثار تساؤل فيما لو خالف المبعوث القوانين والأنظمة الإدارية فهل عندها يتمتع بالحصانة؟ وهل يحق للسلطات المحلية للدولة الموفد إليها ملاحقته؟

في هذه الحالة لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضده من طرف الدولة الموفد لديها، ولكن من القواعد المستقر عليها في العرف الدولي أنه يحق للدولة الموفد لديها تبليغ الأمر للدولة المعتمدة للتصرف معه، وكذلك يمكن لها أن تعده شخصاً غير مرغوب فيه وتطلب من دولته استدعائه، وإذا كانت الجريمة خطيرة وواضحة الإثبات فيحق للدولة المعتمد لديها أن تطرد المبعوث فوراً من إقليمها، ولكنها في كل الحالات لا تستطيع محاكمته، بل عليها أن تطلب من دولته محاكمته إلا في الحالة التي يتم إسقاط الحصانة عنه من طرف دولته [32]، ويمكن القول إن انتهاك المبعوث الدبلوماسي لقوانين الدولة المبعوث لديها وارتكابه للجرائم الجنائية فيها من المفترض أن لا يحدث لأن وقوع مثل تلك الجرائم يتنافى مع المقاصد العامة للأمم المتحدة التي بُنيت عليها العلاقات الدبلوماسية بموجب اتفاقية فينا لعام 1961 التي أكدت على المساواة بين الدول في السيادة وصيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات الودية بين الأمم، وللحيلولة دون تماهي المبعوث الدبلوماسي لما مُنح له من حصانة بالمادة (1/31)، فقد أكد المشرع الدولي في المادة نفسها في الفقرة الرابعة على "تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية في الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من قضاء الدولة المعتمدة"، ليبين أن الحصانة الممنوحة للمبعوث الدبلوماسي لا تعفيه من قضاء دولته وأن خضوعه لقضائها مرهون بسلوكه في الدولة المبعوث لديها ومدى التزامه بأنظمتها وقوانينها المرعية إذ يجب على جميع المتمتعين بالامتيازات والحصانات، مع عدم الإخلال بها، احترام قوانين الدولة المعتمد لديها وأنظمتها، ويجب عليهم كذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية". ليكون واضحاً لديه أن القصد من هذه الحصانة هو تسهيل مهمته لدى الدولة المبعوث لديها وليس انتهاك

قوانينها، أو الإخلال بأمنها، أو التدخل بشؤونها الداخلية ، وبهذا فإن الحصانة القضائية لا تعني أبداً، كما سبق ان ذكرنا، الحصانة ضد المسؤولية، وإنما تعني الحصانة ضد ملاحقة المسؤول امام السلطات القضائية في الدولة المبعوث لديها، مراعاة لمركزه لا لشخصه، وتلبية لمتطلبات وظيفته لا استجابة لحاجاته الشخصية. ويعود للدولة الموفدة حق التنازل عن هذه الحصانة.

### المطلب الثالث

#### امتيازات المبعوث الدولي

ويعني هنا مصطلح الامتيازات منح بعض المزايا المالية المتعلقة بالإعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية ، وأهم هذه الضرائب بالنسبة للبعثة الدبلوماسية هي الضريبة العقارية التي قد تكون مستحقة على دار البعثة وفقاً للنظام الضريبي للدولة صاحبة الاقليم ، وقد استقر العمل بين الدول بعد فترة من التردد على إعفاء دار البعثة من أداء هذه الضريبة متى كانت الدار ملكاً لحكومة الدولة الموفدة لها ، وقد كان أساس هذا التردد هو أن أعفاء البعثة الدبلوماسية من أداء الضرائب المستحقة قانوناً للدولة صاحبة الاقليم ، ليس مما يقتضيه القيام بمهامها ، وأن أعمال البعثة لا يمكن أن تتأثر إطلاقاً بدفعها لهذه الضرائب ، كون الإعفاء منها أو من بعضها من قبيل المجاملة [33]، وبعد أن كانت هذه الامتيازات تمنح على أساس المجاملة الدولية والمعاملة بالمثل، أصبحت تمنح على أساس أنها قواعد ملزمة للدول ومخالفتها ترتب مسؤولية دولية لغرض توطيد العلاقات الدبلوماسية بين الدول واتساع نطاقها ، وأيدت مبدأ الإعفاء من الضرائب اتفاقية هافانا الخاصة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية المبرمة بين الدول الأمريكية عام 1928 وذلك بالمادة (18) منها بأن " يعفى المبعوثون الدبلوماسيون في الدول المعتمدين لديها من كل الضرائب العقارية المفروضة على مبنى البعثة متى كان هذا المبدأ مملوكاً للدولة التي يتبعونها". وكذلك المادة (5) من اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946 بالفقرة (18) بأنه " يتمتع موظفو منظمة الأمم المتحدة بالحقوق التالية: .. ج- الإعفاء من كل ضريبة مفروضة على الرواتب والمهيات التي يتقاضونها من قبل منظمة الأمم المتحدة... ز- الامتيازات نفسها الممنوحة للموظفين الذين يعادلونهم مرتبة والتابعين للبعثات الدبلوماسية لدى الحكومة صاحبة الشأن وذلك فيما يتعلق بتسهيلات القطع... ط- بإدخال أثاثهم وأمتعتهم معفاة من الرسوم وذلك عند أول استلام وظائفهم في البلاد صاحبة الشأن ."

ويبدو لنا أن اعفاء دار البعثة من الضرائب العقارية ليس مما يستند إلى مجرد المجاملة الدولية ، وإنما هو من قبيل مقتضيات الحصانة التي تتمتع بها الدار صيانة لاستقلال البعثة الدبلوماسية وتمكيناً لها من أداء اعمالها بعيداً عن تدخل السلطات المحلية من جهة ، ومن جهة أخرى احتراماً لسيادة الدولة صاحبة الدار كون أداء الضريبة لا يؤثر مادياً على الدولة بفرض أداء الضريبة يستتبع احتمال تحصيلها جبراً في حالة عدم الوفاء مما يؤدي إلى خضوعه لإجراءات الحجز والتفويض التي يقرها القانون في هذه الحالة. وقد أقرت اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 هذا المبدأ في مادتها (23) على ما يلي "يعفى الممثل الدبلوماسي من كافة الضرائب والرسوم الشخصية والعينية العامة أو الخاصة بالمناطق أو النواحي " [34]، ويلاحظ على هذا النص بأنه حدد نطاق اعفاء مقرات البعثة من جميع الرسوم والضرائب سواء كانت هذه المقرات مملوكة من قبل الدولة المعتمدة أو مستأجرة من قبل رئيس بعثتها شرط أن تكون لحساب أو لصالح دولته لغرض استخدامها في اغراض البعثة ، ومن ثم لا يحق للدولة المعتمدة لديها البعثة فرض ضريبة عقارية دون أن يمتد الإعفاء إلى رسوم توريد الماء والكهرباء .

كما تشمل هذه الامتيازات إعفاء كل ما يستورده المبعوث الدبلوماسي من أشياء لازمة لإقامته أو لاستعماله الخاص في الدولة المعتمد لديها في الحدود التي تبينها قوانين هذه الدولة ، وهو ما أشارت إليه اتفاقية فينا لعام 1961 بموجب نص المادة بأن الإعفاءات الكمركية للمبعوثين الدبلوماسيين تتحدد وفقاً لتشريع ونظم الدولة المعتمد لديها المبعوث ، أي أنّ هذه الإعفاءات تتوقف على رغبة هذه الدولة، ولا إلزام عليها في هذا الشأن، بيد أنه نظراً لاتساع نطاق التطبيق العملي، فقد تعززت الرغبات في قبولها



كقاعدة من قواعد القانون الدولي. فضلاً عما تقدم فإن المبعوث الدبلوماسي يعفى من أحكام قوانين التأمين الاجتماعي القائمة في الدولة المعتمد لديها ، ويسري أيضاً هذا الإعفاء المذكور على الخدم الخصوصيين الذين يعملون فقط للمبعوث الدبلوماسي بشرط أن لا يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو أن تكون إقامتهم الدائمة في تلك الدولة من ناحية ، وأن يكونوا خاضعين لقوانين التأمينات الاجتماعية القائمة في الدول المعتمدة أو الدولة الثالثة من ناحية أخرى ، كما وينبغي على المبعوث الدبلوماسي الذي يستخدم أفراداً لا ينطبق عليهم الإعفاء المذكور أن يحترم التزامات نصوص تشريع التأمين الاجتماعي الواجبة على صاحب العمل في الدولة المعتمد لديها ، ورغم ذلك فإن الإعفاء المذكور لا يمنع من الاشتراك الاختياري في نظام التأمين الاجتماعي للدولة المعتمد لديها إذا ما سمح بذلك تشريعها، ولا تؤثر أحكام هذه المادة على الاتفاقات الثنائية أو الجماعية الخاصة بالتأمين الاجتماعي التي عقدت في الماضي وكذلك تلك التي قد تعقد في المستقبل. وصفوة القول أن هذه الحصانات والامتيازات من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي العام للدولة متى كانت موفدة وليست من قبيل الحقوق الشخصية المتمتع بها من بين الأعضاء البعثات الدبلوماسية ويترتب على ذلك أن تنازل الدبلوماسي أو من هو في حكمه من حيث التمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية عن أي امتياز أو حصانة تنازل باطل مالم تجزئه الدولة الموفدة ، كما أن الدبلوماسي في دولته الموفدة مواطن مثله كمثل سائر المواطنين غير متميز عليهم ومن الجائز محاكمته جنائياً ومقاضاته مدنياً واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده وضد مسكنه وكافة ممتلكاته، وملزم بدفع كافة ما قد يستحق عليه من ضرائب ورسوم.

## الخاتمة

- 1-تزايد عدد مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة ، مع تزايد بؤر التوتر في العالم ،ولا توجد بؤرة توتر في العالم حالياً إلا وفيها مبعوث يمثل الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط محايد ، أو هكذا يفترض أن يكون.
- 2-بما دور الدبلوماسية يزداد في مجال تعزيز العلاقات الودية وتشجيع التعاون بين الدول والمساهمة في حل النزاعات وتسويتها مما ينعكس ايجابياً على حفظ السلم والأمن الدولي، فإن المنظمات الدولية تستعين في أداء نشاطها الداخلي في إطار اختصاصاتها بمجموعة من الموظفين الذين يناط بهم أداء مهام تتفاوت في طبيعتها وأهميتها، ويضطلعون بمهمتهم بأسم المنظمة في مجال حماية مصالح الدول ورعايتها بالإضافة عما يقومون به في إعداد السياسة الخارجية من خلال ما تقدمه من معلومات ودورها في حل النزاعات المسلحة .
- 3-يمكن تعريف المبعوث الدولي بأنه " كل شخص مختار بواسطة منظمة دولية حكومية ، ويمارس بصفة مستمرة وظائف تهدف إلى تحقيق صالح الدول المعنية ، ويخضع لمجموعة من القواعد القانونية الخاصة."
- 4-وجدنا من خلال البحث أن كل منظمة حكومية دولية عادة الشروط اللازم توفرها فيمن يعين في وظائفها الدبلوماسية ، ويتم غالباً عن طريق تشريع خاص تضعه لهذا الغرض متضمناً القواعد المنظمة للجهاز التمثيلي، وللدول حرية مطلقة في هذا الجانب سواء ما يتعلق بتحديد الشروط التي تتطلبها فيمن يشغل وظيفة مبعوث أو ما يخص مسألة اختيار الأشخاص المبعوثين كون الأخير يمثل بلده ويؤدي دور ذا أهمية بحيث لا يمكن التغاضي عنه ، ولذا يتوجب عليه مراعاة القواعد التي تعد ضوابط لسلوكه ، ومن هذه القواعد ما يكون مدوناً ومنها ما هو متعارفاً عليه دولياً
- 5-تبين لنا أن المبعوث الدولي يتم تعيينه بمرتبة الأمين العام الثاني إذ يتعامل مع مواقف معقدة سياسياً مما يتطلب درجة عالية من السلطات السياسية ومهارات دبلوماسية متضمناً التعامل مع مشاكل معقدة على المستوى الوطني والدولي ، إذ تقع المسؤولية القانونية على عاتقه كونه موظفاً دولياً ، بالإضافة أن المسؤولية القانونية تقوم على الخطأ المقترف من قبل المبعوث والضرر



الذي يلحق دولة ما أو أي شخص آخر ورابطة السببية التي تربط بينهما ، ومن ثم يسأل شخصياً إذا صدر منه إضراراً بالغير أو أخلاقه بواجباته الوظيفية فهنا يتعرض لجزاء تأديبي فضلاً عن المسؤولية المدنية التي ترتب التعويض عليه ، أما إذا كان الخطأ مرفقياً فهنا تسأل المنظمة الدولية نفسها كون المسؤولية تكون هنا دولية.

6- أن الحصانة القضائية لا تعني أبداً، الحصانة ضد المسؤولية، وإنما تعني الحصانة ضد ملاحقة المسؤول امام السلطات القضائية في الدولة المبعوث لديها، مراعاة لمركزه لا لشخصه، وتلبية لمتطلبات وظيفته لا استجابة لحاجاته الشخصية. ويعود للدولة الموفدة حق التنازل عن هذه الحصانة.

## المصادر

- [1] محمد متولي ، الأحكام الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وممثلي المنظمات الدولية في القانون المصري، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1994 ، ص41.
- [2] صالح يحيى الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2006 ، ص21 .
- [3] صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، ط3 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 ، ص407.
- [4] لاسا أوبنهايم. قانون دولي. المجلد 1 ، لندن ، جامعة إدنبرة ، 1967 ، ص 305.
- [5] مسعد عبد الرحمن زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2008 ، ص58.
- [6] احمد حلمي ابراهيم ، الدبلوماسية ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط2، 1986 ، ص 55.
- [7] إبراهيم علي بدوي الشيخ ، الأمم المتحدة وإنتهاكات حقوق الإنسان ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد 36 ، القاهرة ، 1980 ، ص 135.
- [8] سهيل حسين الفتلاوي ، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، 1980 ، ص514
- [9] ميشا جليني، سقوط حرب البلقان في يوغوسلافيا ، الطبعة الثالثة ، نيويورك ، 1996 ، ص 122.
- [10] أنطونيو كاسيس. "الحرب الأهلية والقانون الدولي" ، مراجعة عامة للقانون الدولي ، المجلد 90 ، 1986 ، ص 558.
- [11] ساندرا سنجر ، حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح ، بحث منشور في كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني ، أعداد نخبة من المتخصصين ، تقديم دكتور مفيد شهاب ، ط2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2009 ، ص143.
- [12] أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 11 .
- [13] ابراهيم محمد العناني، النظام الدولي في مواجهة الازمات والكوارث ، ط3، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص13.
- [14] بطرس بطرس غالي، التنظيم الدولي ، مكتبة أنجلو-المصرية ، الأسكندرية ، ط1، 1956، ص295 .
- [15] المادة (8/2) من اتفاقية فينا.
- [16] إليوت أبرام ، "لمحاربة الكفاح الجيد" المصلحة الوطنية ، العدد 54 ، واشنطن: 2000 ، ص 70.
- [17] موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين- اوربا ، الطبعة الثانية ، بيسان للنشر ، لبنان ، 2008 ، ص170-171.

- [18] عامر الجومرد ، النص العربي لميثاق الأمم المتحدة وأخطاؤه ، بحث منشور في مجلة للحقوق ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، العدد الرابع، 1998 ، ص148-180 .
- [19] رجب عبدالمنعم متولي، منظمة الامم المتحدة بين الابقاء والالغاء في ضوء التطورات الراهنة ، مصدر سابق ، ص29.
- [20] خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام ، ج 1 ، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص129.
- [21] علي إبراهيم، ظاهرة الحروب الأهلية في الديار العربية ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول والثاني ، جامعة عين شمس، 1985 ، ص12.
- [22] العين بيليه وباتريك دايلير. قانون عالمي عام. LGDJ. باريس ، الطبعة الخامسة ، 1994 ، ص 66.
- [23] نزار العنكي ، القانون الدولي الانساني ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2010 ، ص194.
- [24] سهيل حسين الفتلاوي ، التنظيم الدولي ، دار الثقافة ، عمان ، 2007.
- [25] إبراهيم العناني، منع ومعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المحميين دولياً، مجلة الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، العدد السادس، 1986، ص98.
- [26] عصام عبد الفتاح مطر ، القانون الدولي الإنساني ، مصادره مبادئه وأهم قواعده ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2008 ، ص114 .
- [27] حميد المجذوب ، القانون الدولي العام ، الطبعة الخامسة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2004، ص210.
- [28] جان بكتيه ، القانون الدولي الإنساني ، تطوره ومبادئه ، بحث منشور في كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2000 ، ص67.
- [29] رياض صالح أبو العطا ، قضية الأسرى في ضوء القانون الدولي الإنساني ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص27-28.
- [30] إبراهيم العناني، منع ومعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المحميين دولياً، بحث منشور في مجلة الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، العدد السادس، 1986، ص98.
- [31] عامر الزمالي ، مدخل الى القانون الدولي الانساني ، منشورات المعهد العربي ، لحقوق الانسان ، تونس ، 1997، ص37 .
- [32] ايجور بليشنكو ، اعتماد البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 57 ، سبتمبر ، 1996 ، ص520 ،
- [33] السيد ابو عطية ، القانون الدولي في زمن الحرب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون ذكر سنة نشر ، ص54.
- [34] شادي عدنان الشديفات ، حصانة المبعوث الدبلوماسي ( الملاحقة القضائية أم الافلات من العقاب ، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، الامارات العربية ، المجلد 14 ، العدد الأول ، 2016 ، ص394.

## References

- [1] Metwally M. The Provisions for Members of the Diplomatic and Consular Corps and Representatives of International Organizations in Egyptian Law, 1<sup>st</sup> Edition, Dar Alnahda Alarabia, Cairo, 1994, p. 41.
- [2] Al-Shaeri S Y. Peaceful Settlement of International Conflicts, 1<sup>st</sup> Edition, Madbouly Library, Cairo, 2006, p. 21.
- [3] Amer S A. Law of International Organization, 3<sup>rd</sup> edition, Dar Alnahda Alarabia, Cairo, 1984, p. 407.
- [4] Lhasa Oppenheim. International law. Volume 1, London, University of Edinburgh, 1967, p. 305.
- [5] Zidan M R. The United Nations Intervention in Armed Conflicts of an International Character, Dar Al-Kutub Al-Qanani, Cairo, 2008, p. 58.
- [6] Ibrahim A H. Diplomacy, Dar Al-Alam Al-Kutub, Cairo, 2<sup>nd</sup> edition, 1986, p. 55
- [7] Al-Sheikh I B. The United Nations and Human Rights Violations, Egyptian Journal of International Law, No. 36, Cairo, 1980, p. 135.
- [8] Al-Fatlawi S H, Judicial Immunity of the Diplomatic Envoy in Iraq, Baghdad University Press, 1980, p. 514
- [9] Jellini M. The Fall of the Balkan War in Yugoslavia, 3<sup>rd</sup> Edition, New York, 1996, p. 122.
- [10] Cassis A. Civil War and International Law, General Review of International Law, V. 90, 1986, p. 558.
- [11] Singer S. Protection of Children in Armed Conflict. A research paper published in a book of studies in international humanitarian law, prepared by an elite group of specialists, presented by Dr. Mofeed Shehab, 2<sup>nd</sup> edition, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 2009, p. 143.
- [12] Jumaa A M. Diplomacy in the Globalization Era, Dar Alnahda Alarabia, Cairo, 2004, p. 11.
- [13] Al-Anani I M. The International System in Confronting Crises and Disasters, 3<sup>rd</sup> edition, Dar Alnahda Alarabia, Cairo, 2007, p. 13.
- [14] Boutros-Ghali B. International Organization, The Anglo-Egyptian Library, Alexandria, 1<sup>st</sup> edition, 1956, p. 295.

- [15] Article (8 / F2) of the Vienna Convention.
- [16] Abram E. To Fight the Good Fight, National Authority, No. 54, Washington: 2000, p. 70.
- [17] Makhoul M. Encyclopedia of Wars and Regional Crises in the Twentieth Century - Europe, 2<sup>nd</sup> Edition, Bessan for Publishing, Lebanon, 2008, pp. 170-171.
- [18] Al-Jumard A. Arabic text of the Charter of the United Nations and its errors, research published in the Journal of Law, College of Law, University of Mosul, 4<sup>th</sup> Edition, 1998, pp. 148-180.
- [19] Metwally R A. United Nations Organization, between maintaining and abolishing focus of current developments, previous source, p. 29.
- [20] Hussein K. Encyclopedia of Public International Law, Part 1, 1<sup>st</sup> Edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2012, p. 129.
- [21] Ibrahim A. The phenomenon of civil wars in Arab homes, Journal of Legal and Economic Sciences, first and second issue, Ain Shams University, 1985, p. 12.
- [22] Pele A., Diller P. General universal law. LGDJ. Paris, 5<sup>th</sup> Edition, 1994, p. 66.
- [23] Al-Anbuge N. International Humanitarian Law, 1<sup>st</sup> Floor, Dar Wael for Publishing, Amman, 2010, p. 194.
- [24] Al-Fatlawi S H. International Organization, House of Culture, Amman, 2007.
- [25] Al-Anani I. Preventing and Punishing Crimes Against Internationally Protected Persons. The Diplomatic Magazine, Kingdom of Saudi Arabia, No. 6, 1986, p. 98.
- [26] Matar E A. International Humanitarian Law, Sources of Principles and the Most Important Rules, Dar Aljamiah Aljadidah, Cairo, 2008, p. 114.
- [27] Al-Majzoub H. Public International Law, 5<sup>th</sup> Edition, AL-Halabi Legal for Publications, Beirut, 2004, p. 210.
- [28] Paktieh J. International Humanitarian Law, Its Development and Principles, research published in a book of studies in international humanitarian law, first edition, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 2000, p. 67.
- [29] Abu Al-Atta R S. The Prisoners' Case in the International Humanitarian Law, New University House, Alexandria, 2009, pp. 27-28.
- [30] Al-Anani I. Preventing and Punishing Crimes Against Internationally Protected Persons, research published in Al-Diplomacy magazine, Kingdom of Saudi Arabia, No. Six, 1986, p. 98.

- [31] Al-Zemali A. Introduction to International Humanitarian Law, Publications of the Arab Institute for Human Rights, Tunis, 1997, p. 37.
- [32] Plechenko I. Adoption of the Two Additional Protocols of 1977, International Journal of the Red Cross, No. 57, 1996, p. 520.
- [33] Abu Attia A. International Law in Time of War, Dar Alnahda Alarabia, Cairo, without mentioning the year of publication, p. 54.
- [34] Al-Shdifat S A. Immunity of the Diplomatic Envoy (Prosecution or Impunity), research published in the Journal of the University of Sharjah for Sharia and Legal Sciences, United Arab Emirates, Volume 14, First Issue, 2016, p. 394.